

ICANN72 | الاجتماع العام الافتراضي السنوي - مناقشة اللجنة الاستشارية الحكومية: نظام WHOIS وحماية البيانات
الثلاثاء الموافق 26 أكتوبر/تشرين الأول 2021 - من الساعة 04:30 م إلى الساعة 05:30 م بتوقيت المحيط الهادي الصيفي

غولتن تيببي:

طابت أوقاتكم أينما كنتم.

مرحبًا بكم في جلسة اللجنة الاستشارية الحكومية الخاصة بـ ICANN72 هذه، وهي مناقشة حول خدمة دليل التسجيل/WHOIS وحماية البيانات في يوم السادس والعشرون من أكتوبر/تشرين الأول، الساعة 11:30 بالتوقيت العالمي المنسق. بالنظر إلى أن هذه تُعد جلسات عامة وقد يحضرها أعضاء آخرون من مجتمع ICANN، فإن قيادة اللجنة الاستشارية الحكومية وفريق الدعم يشجعونكم جميعًا كمثلي اللجنة الاستشارية الحكومية على كتابة أسمائكم وانتماءاتكم في مربع الدردشة للاحتفاظ بسجلات حضور دقيقة.

إذا رغبتكم في طرح سؤال أو إبداء تعليق، فيرجى كتابته في الدردشة. توجد الميزة على الجزء السفلي من نافذة Zoom، عن طريق بدء الجملة وإنهائها بكلمة سؤال أو تعليق كما هو موضح في الدردشة. تتضمن الترجمة الفورية لجلسات اللجنة الاستشارية الحكومية جميع لغات الأمم المتحدة الست واللغة البرتغالية. يمكن للمشاركين تحديد اللغة التي يرغبون في التحدث بها أو الاستماع إليها من خلال النقر فوق أيقونة الترجمة الفورية الموجودة على شريط الأدوات في برنامج زوم Zoom.

عند الرغبة في التحدث، من فضلك ارفع يدك. فبمجرد أن ينادي عليك القائم على تسير الجلسة، يرجى إلغاء كتم الصوت والتفضل بالحديث. ويرجى ذكر الاسم واللغة التي ستتحدث بها في حال كنت ستتحدث بلغة أخرى سوى الإنجليزية. ويرجى التحدث بوضوح وبسرعة معقولة للسماح بترجمة دقيقة. وُرجى التأكد من كتم صوت جميع الأجهزة الأخرى عندما تتحدث.

ملاحظة: مايلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ماورد في الملف الصوتي وتحويله الى ملف كتابي نصي. ورغم أن تدوين النصوص يتم بدرجة عالية، إلا أنه في بعض الحالات قد تكون غير مكتملة أو غير دقيقة بسبب المقاطع غير المسموعة والتصحيحات النحوية. تنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن لا ينبغي أن تُعامل كما لو كانت سجلات رسمية.

وأخيراً، تخضع هذه الجلسة، مثل جميع أنشطة ICANN الأخرى، لمعايير السلوك المتوقعة لمنظمة ICANN. في حالة حدوث انقطاع أثناء الجلسة، سيقوم فريق الدعم الفني لدينا بكتف صوت جميع المشاركين. بذلك أود أن أترك الكلمة لمنال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية.

منال، الكلمة لك.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك، غولتن ومرحباً مجددًا بالجميع. أتمنى أن تكونوا قد استمتعتم بهذه الاستراحة الطويلة. الساعة القادمة مخصصة لمناقشة خدمة دليل التسجيل (RDS) / WHOIS وحماية البيانات، وسوف نتلقى عرضًا تقديميًا من لورين كابين وميلينا سترونجي من المفوضية الأوروبية.

لذا بدون مزيد من اللغظ، اسمحوا لي بتقديم الكلمة إلى أعتقد لورين، هل ستجعلينا نبدأ؟

نعم، سأجعلكم تبتدؤون. ولست واثقة من انضمام ميلينا.

لورين كابين:

أنا هنا.

ميلينا سترونجي:

مرحى، الآن يمكنني الاستراحة بسهولة. رائع. لذا سأقوم أنا وميلينا بتقديم عرض حول WHOIS وسياسة حماية البيانات. أتوقع أن يكون لدينا متسع من الوقت للأسئلة، وسوف --ننتقل إلى الشريحة التالية.

لورين كابين:

هذه هي خريطة الطريق لدينا للمضي قدمًا. سنقوم بتقسيم هذا إلى موضوعين. سنقضي معظم وقتنا في الواقع في الموضوع الأول، وهو خدمات بيانات تسجيل gTLD الفعالة

والموافقة، وسبب أهميتها لـ GAC، والمخاوف الحالية والخطوات التالية المحتملة. وبعد ذلك، في أنشطتنا الأخيرة، سنناقش دقة بيانات تسجيل gTLD والتحديات لكم منذ ICANN 71 وبعض الأفكار حول العمل الفعلي لفريق تحديد النطاق على بيانات تسجيل gTLD التي لديها إرشادات وتعليمات محددة للغاية من مجلس GNSO، وستناقش زميلتي ميلينا هذا العمل حيث تشارك هي وممثل آخر من الولايات المتحدة، ريان (غير مسموع)، في هذا العمل أيضاً مع بعض الدعم من مجموعة صغيرة

لذا سنبدأ ونفعل ذلك لأنه على الرغم من أن هذه الموضوعات مألوفة جداً لبعض زملائنا في GAC، إلا أنها جديدة بالنسبة للآخرين، لذلك نود أن نحاول وضع أساس لسبب أهمية هذه المشكلة. لذا، للمراجعة قليلاً، تعتبر بيانات تسجيل gTLD وحماية البيانات مهمة لسببين رئيسيين. أولاً، تتيح هذه المعلومات لجهات إنفاذ القانون وأولئك الذين ينفذون القانون وإساءة استخدام DNS والجرائم الإلكترونية، هذه المعلومات مهمة جداً لتلك الأنشطة.

بالإضافة إلى السلطات الحكومية، تعد هذه المعلومات مهمة أيضاً للشركات والمؤسسات الأخرى التي تكافح بنفسها الاحتيال وتحمي مصالح الجمهور، ولديهم أيضاً حقوق الملكية الفكرية التي يهتمون بحمايتها. وبالتالي، عندما يكون هناك موقع ويب ربما يشارك على سبيل المثال في نشاط مخادع، ويحاول أن يبدو مثل موقع الويب الخاص بشركتهم، فإنهم يريدون معرفة من يقف وراء هذا الموقع، وهذا مثال على سبب أهمية ذلك للشركات ذات الصلة بالملكية الفكرية

ثم هناك أنت وأنا، الجمهور الذي يريد أن يكون لديه الثقة عندما نشارك في أنشطتنا على الإنترنت، سواء كان ذلك اتصالاً أو شراءً أو أي نوع آخر من المعاملات حيث ننفق الأموال أو نقدم معلومات حساسة.

وبالطبع الجانب الآخر من هذه القضية هو حماية الخصوصية. نريد التأكد من حماية حقوق الخصوصية أيضاً والامتثال لقوانين الخصوصية. لذلك عندما تم سن قانون حماية البيانات، الذي سنشير إليه باسم "القانون العام لحماية البيانات" (GDPR)، كان لا بد من

إجراء تغييرات معينة للامتثال لبيانات التسجيل التي كانت متاحة سابقًا ومتوفرة بسهولة لتوفر تغيير في السياسة والمعلومات الشخصية، على سبيل المثال مثل الاسم، عنوان البريد الإلكتروني، العنوان الفعلي، رقم الهاتف، الذي لم يعد عامًا في الغالب، ولكن على الرغم من وجود هذه التغييرات في السياسات الحالية، فقد بدأت عملية سياسة محددة جدًا ومستمرة الآن لتحديد معالم تلك السياسة، بشكل أكثر تحديدًا، متى يجب أن يكون هناك وصول إلى تلك البيانات غير العامة.

ولكن على الرغم من هذه التغييرات في السياسة وجهود السياسة المستمرة، هناك بعض المبادئ التي ما زالت GAC تتصح مجلس إدارة ICANN بمراجعتها، وهي أن تحافظ على الوصول السريع إلى WHOIS لأغراض الأمان والاستقرار، ونعتقد أن الكذبة الحالية تعني الوصول السريع لأغراض قانونية، لأولئك الذين يحتاجون إلى الوصول إلى تلك المعلومات والحفاظ على WHOIS في متناول الجمهور، مثل الشركات والمؤسسات

لذلك هذا لا يعني العودة إلى ما كان عليه، فكل شيء متاح للجمهور. ما يعنيه هو أنه يجب أن تكون هناك آليات فعالة للوصول إلى هذه المعلومات لأغراض قانونية.

الشريحة التالية، من فضلك. لذا فإن هذا يركز على بعض مخاوف GAC مع نتائج جهود السياسة الحديثة. في مرحلة تطوير السياسة المعجلة، والتي يرمز إليها بـ EPDP، المرحلة 2، المرحلة 2 ركزت حقًا على النظام الذي يجب أن نستخدمه لتوفير الوصول القياسي والإفصاح، والذي نختصره بـ SSAD. وكان هناك عمل كبير والكثير من التفكير والنقاش والمناقشات والتفكير الجاد حول هذه القضايا. وشاركت GAC في هذه العملية. ولكن مع ذلك، في نهاية اليوم، على الرغم من وجود العديد من التوصيات المفيدة في تلك المرحلة، كان لدى GAC أيضًا مخاوف معينة أعربت عنها في بيان الأقلية الخاص بها. وتلك التي تضمنت أن النظام الذي تمت التوصية به أنشأ نظام إفصاح مجزأ وليس مركزيًا، وهذا يرجع أساسًا إلى - أكثر من 1200 أمين سجل وفي بعض الحالات، سجلات حالات محدودة - كان كل منهم يتخذ قراراته المستقلة بشأن كيفية الكشف عن هذه المعلومات وما إذا كان سيتم الكشف عنها. وهناك أسباب وجيهة لذلك، لأنها معرضة لمخاطر قانونية معينة. لكن مع ذلك، فإن هذا لا يخلق اتساق.

كان هناك أيضاً نقص في المعايير القابلة للنفاد لمراجعة قرارات الإفصاح. وعلى الرغم من أننا نفترض دائماً حسن النية وأن هذه القرارات سيتم اتخاذها وفقاً للقانون وبحسن نية، إلا أنه لا يزال هناك احتمال وجود سلوك لا يتوافق مع هذه المبادئ، لذلك هناك حاجة إلى أن تكون معايير قابلة للتنفيذ لمراجعة قرارات الإفصاح

على سبيل المثال في هذه الحالة وآمل أن يكون هناك حالة افتراضية، ولكن إذا كان هناك أمين سجل لن يوافق أبداً على طلب الإفصاح، حتى لو كان طلباً مشروعاً له ما يبرره، فسيكون ذلك مشكلة، لذلك يجب أن تكون هناك معايير لقرارات الإفصاح

كان هناك أيضاً مراجعة مفادها أن التوصيات لم تعالج بشكل كافٍ مخاوف المستهلك بشأن القرار والثقة، لا سيما مع طلبات الجداول الزمنية المتعلقة بمخاوف حماية المستهلك، وأنه لم تكن هناك آليات كافية للتغلب عليها استجابةً للوضوح القانوني المتزايد، وفي هذا الصدد كان هناك قلق من تعرض الفئات المحدودة للغاية لاستجابة آلية ولم تكن هناك آليات لزيادة هذه الفئات، إذا تطور القانون بالفعل لتبرير هذا النوع من الأتمتة

ثم أخيراً، كان هناك قلق من أن هذا النظام قد يكلف كثيراً بالنسبة للأشخاص الذين يريدون استخدامه. لم تكن GAC هي مجموعة أصحاب المصلحة الوحيدة التي أصدرت بيان الأقلية، وكان هناك آخرون شاركوا في هذه المخاوف

بالانتقال إلى المرحلة 2 أ، والتي كانت أحدث عملية تطوير للسياسة، ركز هذا على كيفية تعاملنا مع بيانات التسجيل ليس من الأشخاص الذين يسجلون النطاقات ولكن الشركات والمؤسسات التي تسجل النطاقات وتلك التي يشار إليها على أنها قانونية على عكس الكيانات الطبيعية. لذلك ليس شخصاً بل مؤسسة أو شركة

وكان الدافع وراء التركيز على هذه المشكلة تحديداً هو حقيقة أن القانون العام لحماية البيانات يحمي المعلومات الشخصية، أي المعلومات المتعلقة بالأشخاص، وليس المعلومات المتعلقة بالشركات. لكن هذا ليس شيئاً مباشراً من ناحية معينة، لأنه في بعض

الأحيان يمكن أن تتضمن بيانات التسجيل الخاصة بالكيان القانوني نفسه معلومات شخصية. لذلك تبدأ بفرضية مباشرة، أي أن القانون العام لحماية البيانات يحمي المعلومات الشخصية، وليس معلومات الكيانات القانونية، ولكن بعد ذلك يتعين عليك الانخراط في مزيد من التحليل

وركزت عملية المرحلة 2 أ على كيفية معالجة هذه البيانات؟ ما الذي يمكن نشره بما يتفق مع القانون، وما الذي يجب أن يظل غير علني؟ ومع ذلك، توصلت هذه المرحلة 2 أ إلى بعض الاستنتاجات التي كانت لدى GAC مخاوف بشأنها

ومع ذلك، أود أولاً أن أسلط الضوء على الجوانب الإيجابية. تضمنت توصيات المرحلة 2 أ إنشاء حقل بيانات حتى تتمكن من الإشارة في البداية إلى ما إذا كان المسجل كياناً قانونياً أم كياناً طبيعياً، وهذه بنية تحتية أو أساساً جيداً لاتخاذ أي قرار. كما تضمنت أيضاً إرشادات محددة للغاية بشأن متى ينبغي تطبيق الضمانات لحماية المعلومات الشخصية، وفي الواقع، تم إبلاغها بالمشورة القانونية التي فوضتها ICANN لعملية تطوير السياسة هذه، وتم إبلاغ أصحاب المصلحة، بما في ذلك GAC، من خلال تلك المشورة القانونية عندما اقترحوا بعض الضمانات. لذلك هذا هو التوجيه لأولئك المسجلين الذين يختارون إجراء هذا التمايز في معاملتهم

كان هناك أيضاً تشجيع لمتابعة التطورات التشريعية، لأنها قد تتطلب تغييرات لوجود بيانات التسجيل - وقدمت أيضاً إرشادات حول التركيز الثاني للمرحلة 2 أ، وهو استخدام رسائل البريد الإلكتروني ذات الأسماء المستعارة، هل يمكنك نشر بريد إلكتروني باسم مستعار. وكان هناك - ومع ذلك، ظلت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC تشعر بالقلق من أن أيًا من التوصيات النهائية تقريباً تنشئ التزامات قابلة للتنفيذ" التي "لا ترقى إلى مستوى توقعات اللجنة الاستشارية الحكومية GAC للسياسات التي تتطلب نشر بيانات تسجيل اسم النطاق غير المحمية. لذا لديك الموجب وثم المخاوف هنا.

ومن حيث الجدول الزمني، لدينا بالفعل مخاوف. بالنسبة لتنفيذ المرحلة 1، التي بدأت في مايو 2019، والمرحلة 1 بالطبع هي المرحلة التي سبقت المرحلة 2 في عام 2019،

ولا يزال هناك مجهول حول موعد اكتمال ذلك. سألاحظ أن GAC قد قدمت المشورة في مونتريال في بيان ICANN 71 حول هذا الموضوع، والسعي للحصول على جدول زمني أكثر تحديدًا

اكتملت المرحلة الثانية في يوليو من عام 2020، وتجري منظمة ICANN العمل على ODP الذي يمثل مرحلة التصميم التشغيلي التي كان من المتوقع أن تنتهي اليوم في سبتمبر 2021 - أعتقد أننا سنحصل على مزيد من المعلومات حول هذه الجهود قريبًا. ومن المرجح أن يكون تنفيذ المرحلة الثانية تحديًا كبيرًا بالنسبة للمرحلة الأولى، لأنها أيضًا معقدة للغاية. لذلك نتوقع أن تكون الجداول الزمنية صعبة هناك أيضًا

تخضع توصيات المرحلة 2 بالفعل لتصويت مجلس GNSO الذي أعتقد أنه سيجري غدًا. لذا فنحن في نمط الانتظار بعض الشيء لكثير من هذه الجهود. وهو ما يمثل مصدر قلق لـ GAC، لأنه في هذه الأثناء، يمكن أن تكون الأنظمة الحالية صعبة بعض الشيء لأولئك الذين يرغبون في الوصول إلى بيانات التسجيل غير العامة.

هذه صورة مرئية لمساعدتك في الحصول على المزيد من الإحساس بالجدول الزمني. ستري أنه بالنسبة لمرحلة EPDP الأولى في الجزء العلوي، فإن المواصفات المؤقتة في الواقع في المقدمة، ويجري العمل بها الآن، المرحلة 1 تخضع للتنفيذ، سترون السهم الأحمر لعلامة استفهام المخطط الزمني في الأعلى. بالنسبة لمرحلة EPDP 2، مرة أخرى، لا يزال ذلك في انتظار اكتمال مرحلة التصميم التشغيلي، وبعد ذلك سيتم عرض هذه المرحلة على المجلس والمضي قدمًا في التنفيذ، وستكون هذه في المستقبل، وسترى أن مرحلة التصميم التشغيلي متوقعة قريبًا. لذلك هذه هي النقطة التي نقف عندها. هناك عدد من علامات الاستفهام على هذا الرسم البياني، وأعتقد أن هذا هو الشاغل الرئيسي من حيث التوقيت. الشريحة التالية من فضلك

إذن، هذا ملخص للمخاوف الحالية. لقد تحدثنا، مرة أخرى، عن التوقيت، لذا لن أتطرق إلى ذلك مرة أخرى. ومن ثم لدينا بعض النتائج التي تثير مخاوف معينة أيضًا. بالإضافة إلى المخاوف التي أثارناها بالفعل في تقرير الأقلية في المرحلة 2، كانت هناك نتائج

متعلقة بهذه المشكلات، أحدها تعليق تنفيذ عملية اعتماد خدمات وكيل الخصوصية. هذه هي الخدمات التي يمكن للمسجل أن يختار استخدامها بحيث لا يتم إدراج معلوماته الشخصية على أنه المسجل، ولكن يتم إدراج كيان آخر في مكانه، وسيكون هذا هو مزود خدمة وكيل الخصوصية. وقدمت عملية اعتماد خدمة وكيل الخصوصية معايير لكيفية عمل تلك المنظمات ومبادئ معينة تحتاج إلى الالتزام بها، وقد تم تعليق ذلك. نأمل، وقد أصدرت GAC نصائح حول هذا الأمر، أن هذا سيتم إزالته

تحدثنا بالفعل حول تقرير الأقلية. هناك مشكلة أخرى ذات صلة تتعلق بحقيقة أن مبادرة نظام تقارير الدقة الخاصة بـ ICANN لم تعد - لم تعد نشطة نتيجة لعدم قدرة ICANN على الوصول إلى جميع بيانات التسجيل في gTLD. يعد هذا مصدرًا للقلق لأن هذه العملية أنتجت بعض المعلومات المفيدة حول دقة بيانات تسجيل اسم النطاق من حيث ما إذا كانت دقيقة فيما يتعلق بصيغته وقابلية تشغيله، ولكن كان لها كمرحلة متابعة، تم تحديدها وهي تقوم بالفعل بقياس ما إذا كانت المعلومات نفسها دقيقة من حيث تحديد الشخص الفعلي وراء اسم النطاق.

وعندما نشير إلى الدقة، أشير إلى ذلك بالدقة الحقيقية، لأنكم تعلمون أن معلومات مسجل اسم النطاق صحيحة بالفعل، وأن المعلومات المقدمة تتعلق فعليًا بالشخص الذي يقف وراء اسم النطاق أو الشركة التي تقف وراء اسم النطاق. ولم يكن من الممكن الاستمرار في ذلك. لحسن الحظ، هناك الآن عمل جارٍ فيما يتعلق بتحديد نطاق عمليات تطوير السياسة التي تتعامل مع بيانات المسجل ودقة تلك البيانات، ونأمل أن يتم العمل على تركيز الانتباه على هذه المشكلة

كما يعلم الكثيرون في هذا العرض التقديمي، كان إساءة استخدام DNS موضوعًا كبيرًا يثير قلق GAC، ونعلم من خبرائنا التشغيليين، أن الأشخاص المكلفون بإنفاذ القانون في الخطوط الأمامية للتحقيق في إساءة استخدام اسم النطاق، أخبرونا أن أحد أكثر القضايا أهمية للتعامل مع إساءة استخدام اسم النطاق والرادع - هي المعلومات الدقيقة - لأن الأولاد والبنات السيئون لا يحبون أن يعرفوا وإذا كنت تتوصل إلى نظام يتطلب معلومات دقيقة، فهذا رادع حقيقي للأشخاص الذين يرغبون في الانخراط في سلوك غير قانوني

هذه نظرة عامة على المخاوف الحالية المتعلقة ببيانات المسجلين وخدمات بيانات التسجيل. الشريحة التالية، من فضلك. ما أريد التركيز عليه الآن هو بعض الخطوات التالية المحتملة لـ GAC للنظر فيها. بادئ ذي بدء، يوجد حاليًا مسح متعلق بمرحلة التصميم التشغيلي، ويركز هذا الاستطلاع على اعتماد السلطات الحكومية عندما يرغبون في السعي للوصول إلى بيانات تسجيل اسم النطاق. قالت إحدى التوصيات الواردة في المرحلة الثانية بشكل أساسي أن كل دولة ستحتاج إلى أن تكون مسؤولة عن اعتماد سلطاتها الحكومية، لأن كل دولة ستكون خبيرة في أنظمتها الخاصة وكيفية التوصل إلى نظام لتحديد من هو بشكل شرعي طالب حكومي لمثل هذه المعلومات.

وأنا أفهم أن الرد على هذا الاستطلاع كان يمثل تحديًا لبعض البلدان وبعض أعضاء GAC، وما أشجعكم على القيام به هو الإجابة على ما تستطيعون. قد لا تتمكنوا من الإجابة على كل هذه الأسئلة، لكنني أعتقد، وأعتقد بناءً على وجهة نظري للأسئلة، أنه ربما يمكنكم الإجابة على بعض منها على الأقل. حتى الإجابة عن بعض هذه الأسئلة سيكون مفيدًا. لذلك هذا الاستطلاع لا يزال مفتوحًا. تم تمديد الموعد النهائي، وتشجيع الجميع على إلقاء نظرة عليه، وفي الواقع، ربما يمكننا حتى إرسال رابط آخر للاستطلاع بحيث يكون في المقدمة للأشخاص الذين أنا متأكد من أن صناديق البريد الإلكتروني لديهم مشغولة، لكنني أود أن تنظروا في ذلك لأنه من المهم بالنسبة لـ ICANN أن تفهم كيف ستتعامل البلدان مع هذه القضية.

وأيضًا، إذا كنت تواجه مشكلة في الإجابة على أي جزء من الاستبيان، فيرجى تقديم ملاحظات حول ذلك، لأنني أعتقد أن هذه معلومات مفيدة أيضًا لمصممي الاستطلاع ليعلموها. يمكن أن يساعدهم في تصميم استبيانات ربما تكون أكثر سهولة في الاستخدام في المستقبل، لذا فهذه معلومات مفيدة أيضًا.

بمجرد تلقينا معلومات عن مرحلة التصميم التشغيلي، سيكون هذا شيئًا يمكن لـ GAC الاطلاع عليه. وهذا سيوجه نظر المجلس في توصيات المرحلة 2 أ. وسيبقى هذا من المواضيع التي تهتم GAC. أعلم أننا جميعًا نتطلع إلى رؤية ذلك.

يمكننا بالفعل النظر في عمل بعض مجموعات أصحاب المصلحة الأخرى بشأن القضايا المتعلقة بهذا الموضوع. أود أن أشجع الناس على إلقاء نظرة على ورقة SSAC القصيرة جدًا حول 115، وبالتحديد استجابةً للمرحلة 2 أ تحت المجتمع فعليًا على التركيز بالفعل على بناء نظام فعال للوصول إلى بيانات اسم النطاق غير العام. إنها ورقة عملية للغاية أود أن أشجع الجميع على قراءتها، لأنها تجعل ما أعتقد أنه ملاحظات مفيدة للغاية، في رأيهم، وأنا متأكد من أنها وجهة نظر العديد من مجموعات أصحاب المصلحة الأخرى - حول القضايا الحاسمة، وهو نظام سيكون فعالاً ومفيداً وسهل الاستخدام وفعالاً من حيث التكلفة بالإضافة إلى الوصول إلى بيانات تسجيل اسم النطاق غير العام. لذا أود أن أوصي الجميع بالنظر في تلك الورقة، والتي كالعادة، بالنسبة لأوراق SSAC، قصيرة ومحددة ومباشرة ولكن مع رؤى ثاقبة.

أخيراً، هناك بعض المتابعات التي يمكن أن تأخذها GAC في الاعتبار في البيان، لا سيما ضمن فئة المتابعة لنصائح GAC. في بيان مونتريال الخاص بنا، تلقينا نصائح محددة لمنظمة ICANN للتأكد من أن النظام الحالي - وهذه هي المواصفات المؤقتة التي نتحدث عنها الآن - تتضمن وصولاً معقولاً إلى بيانات تسجيل اسم النطاق غير العام، أي تعمل بشكل فعال. وأحد الأشياء التي أوصت بها GAC هو تثقيف مجموعات أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الحكومات، بأن هناك عملية لطلب هذه البيانات. لأنه ليس الجميع يعلمون ذلك. قد يقومون فقط ببحث WHOIS ويرون أن الكثير من المعلومات لم تعد متاحة ولا يعرفون أن هناك طريقة للوصول إلى تلك المعلومات إذا تم استيفاء معايير معينة

لذلك كان لدينا نصيحة لتقديم بعض الإرشادات حول وجود هذه العملية وإتاحة روابط لنقاط الاتصال الخاصة بمعلومات التسجيل والمسجل حول هذا الموضوع. وبالفعل، كان لدى الأطراف المتعاقدة لدينا بعض الإرشادات المفيدة للغاية حول ما يجب أن يكون الحد الأدنى من المتطلبات لتقديم طلبات الوصول إلى بيانات اسم النطاق. هذا هو المكان الذي لا ندرك فيه الخطوات التي اتخذتها ICANN بالفعل ردًا على هذه النصيحة. هذه نصيحة وافق عليها مجلس الإدارة، لذا نود الحصول على مزيد من المعلومات حول ما حدث بالفعل استجابةً لهذه النصيحة

إلى جانب ذلك، سألاحظ أنه إذا كنت تحاول معرفة كيفية تقديم طلب للوصول إلى البيانات غير العامة، فمن الصعب العثور على تلك المعلومات على موقع الويب الخاص بـ ICANN، وربما يكون هذا مكانًا واحدًا يمكن اعتباره لتوفير هذا التعليم. وقد قدمنا أيضًا المشورة بشأن طلب جدول زمني لتنفيذ المرحلة الأولى. حتى الآن، لم نتلق هذا الجدول الزمني، لذا فهو نطاق آخر لنصائح المتابعة المحتملة.

الشريحة التالية. سأقوم الآن بتمرير الكلمة إلى زميلتي ميلينا، وهي أحد المشاركين في فريق تحديد النطاق للتأكد من دقة بيانات التسجيل. لذا، فإن فريق تحديد النطاق يضع قواعد الطريق حول ما إذا كانت عملية تطوير السياسة المتعلقة بالدقة ستتم وكيف يمكن ذلك. ميلينا، الكلم لك الآن.

شكرًا جزيلاً لورين ومرحبًا بكم جميعًا. لذا فقط لكي أقدم نفسي بسرعة، اسمي ميلينا سترونجي، أعمل في قطاع حوكمة الإنترنت في المفوضية الأوروبية وأشارك كعضو في GAC. لقد شاركت أيضًا في EPDP المرحلة 2 والآن في فريق تحديد الدقة الآن مع ريان كارل من الولايات المتحدة. إذن بعض التطورات بشكل أساسي منذ ICANN 71. قبل بضعة أسابيع فقط، عقدنا أول اجتماع لنا حول الدقة في الخامس من أكتوبر. في الأساس ما نعنيه بالدقة، الحاجة إلى جمع بيانات تسجيل دقيقة والحفاظ عليها. لقد عقدنا ثلاثة اجتماعات حتى الآن، لذا من السابق لأوانه التعليق.

ميلينا سترونجي:

مجرد ملاحظة أنه على عكس المرحلة 2 أ من EPDP التي تحدثت عنها لورين، فهذه ليست عملية تطوير سياسة. إنها بالأحرى عملية تحديد النطاق، مما يعني أنها موجودة لاستكشاف ما إذا كانت هناك حاجة إلى عملية تطوير السياسة. والهدف الحالي لاستكمال عمل تحديد النطاق والجدول الزمني بشكل أساسي للحصول على تقرير نهائي محدد بنهاية أغسطس 2022، على ما أعتقد. هذا مجرد خطأ مطبعي صغير على الشريحة.

لذلك كلفنا مجلس GNSO في الأساس بأربع مهام. الأول هو تقييم التزامات الدقة المعمول بها على النحو المحدد في اتفاقية التسجيل، ومن ثم يشمل التقييم من بين أمور

أخرى حيث يمكن أن يكون هناك تعريف متفق عليه للدقة. ستكون المهمة الثانية هي تقديم توصيات حول كيفية قياس مستويات الدقة. وبعد ذلك، فإن المهمة الثالثة على أساس التقييم بموجب النقطتين 1 و 2، المهام 12 و 2، ستكون تقييم ما إذا كانت قياسات دقة البيانات التعاقدية فعالة كما ترون على الشريحة للتأكد من أن أصحاب الأسماء المسجلة يقدمون معلومات اتصال دقيقة وموثوقة. وبعد ذلك على أساس هذا، سنناقش كجزء من تأثير وتحسينات المهمة 4. بشكل أساسي، سنقيم ما إذا كانت أي تغييرات موصى بها لتحسين مستويات الدقة. وإذا كان الأمر كذلك، فإننا نوصي مجلس GNSO بكيفية تطوير هذه التغييرات. على سبيل المثال، إذا كان يجب إجراء هذه التغييرات بواسطة PDP أو عملية تطوير السياسة أو عن طريق التفاوض التعاقدية أو بأي طريقة أخرى.

لذا، بالنسبة لنا، جميع المهام الأربع مهمة. نعتقد أن تحديد نطاق الدقة وتحديده بشكل صحيح أمر أساسي حقًا. تتجاوز مقابلة الدقة اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)، لذا فإن GDPR [غير مسموح] بيانات الأشخاص الطبيعيين ونريد أن يتجاوز التركيز على دقة العمل ذلك لتغطية دقة جميع بيانات التسجيل.

لذلك كما ذكرت لورين من قبل، نحن قلقون بشأن الدقة الحقيقية. لذلك حول الجوهر الفعلي لكلمة "دقة". حتى الآن كما تم تعريفها ومعاملتها، فهي تقتصر على الدقة النحوية والتشغيلية. هذا يعني أنه على سبيل المثال، لضمان كتابة عنوان البريد الإلكتروني بشكل صحيح، وإمكانية تسليم البريد الإلكتروني بنجاح، سيكون من المهم بشكل أساسي أن أقدم نفسي باسم لورين، بمجرد أن يكون بريدي الإلكتروني صحيحًا وأي شخص يتلقى بريديًا إلكترونيًا ولا يتلقى رسالة فشل الإرسال، يعتبر هذا صحيحًا، وهو أمر يمثل مشكلة، لأن شخصًا آخر يمكنه استخدام بياناتي لتقديم هوية مزيفة.

لذلك نعتقد أن هذه اعتبارات من بين العديد من الاعتبارات الأخرى التي يجب أن نأخذها في الاعتبار عند تحديد ما إذا كنا بحاجة إلى تحديث تعريفات الدقة المعمول بها منذ عام 2013، لذلك مرت سنوات عديدة، ونعتقد أنها مهمة إذا أتيحت لنا الفرصة لمناقشة ما

إذا كانت التحديثات ضرورية ومهمة لربط الدقة بهوية المسجل. لذلك يجب أن تتوافق أي بيانات مع المسجل الفعلي.

وكما قلنا، فإن جميع المهام الأربعة مهمة، ونريد حقًا التركيز بشكل مثالي عليها جميعًا، ولدينا فرصة متساوية للتعامل مع كل منها، ثم كل واحد منهم، ونأمل أن يكون تمرين تحديد النطاق شاملاً بأكبر قدر ممكن وتؤخذ خبرة المجتمع في الاعتبار. لذلك نحن نرحب بإسهامات الجميع، ونريد المشاركة الكاملة قدر الإمكان، وتوجد حاليًا مناقشات أيضًا لمحاولة إيجاد طريقة مرنة للعمل في فريق تحديد النطاق، ولدينا نظام مرن من المناوبين ونأمل في إيجاد طرق لتلقي المدخلات من المجتمع الأوسع

الشريحة التالية، من فضلك. رائع، أعتقد أنني سأعود إليك يا لورين، وإذا كان لديك أي أسئلة، فساكون سعيدًا بتلقيها، شكرًا

أعتقد أننا سنعيد الكلمة إلى منال لنرى ما إذا كان لدى زملائنا في GAC أسئلة.

لورين كابين:

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لكما لورين وميلينا. هذا مفيد جدًا. شكرا على العرض الشامل والغني بالمعلومات. أمل أن يدفع هذا الجميع للسرعة. أنا فقط أتطلع لمعرفة ما إذا كان هناك أي أسئلة أو تعليقات لا أرى أي طلبات للتحدث ولا يوجد أي مرفوعة. أمل - أنا من فضلك، تفضلي. ممثل المملكة المتحدة.

شكرًا جزيلاً لك يا منال. لقد كان هذا عرض تقديمي مفيد للغاية. مسرور جدًا برؤية دقة تحديد النطاق والعمل المهم والحاجة إلى توضيح الجداول الزمنية للمضي قدمًا في التنفيذ [غير مسموع]. مجرد نقطة موجزة عن استبيان SSAC. أتفق تمامًا مع النقاط

ممثل المملكة المتحدة:

المتعلقة بتحديات الاستبيان وقد قدمت المملكة المتحدة مؤخرًا ردًا وسيعدنا مناقشة ردودنا على الآخرين - مجرد مثال، وقد نواجه تحديات أخرى. شكرًا جزيلاً.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً أنا. أرى الاتحاد الروسي.

ممثّل الاتحاد الروسي: زملائي الأعضاء، لقد ناقشنا [غير مسموع] على سبيل المثال حول كيفية تنظيم نظام SSAC تقريبًا، وخطوة بخطوة نقترح من المزيد من الأمور التشغيلية. بادئ ذي بدء، أود أن أقول شكرًا لكم على الاستبيان [غير مسموع]. لأن الاستبيان يوفر فرصًا للحكومات والأطراف الأخرى لمشاركة رؤيتهم حول كيفية تنظيم التفاصيل العملية لهذا النظام.

وسؤالي يتعلق باستمرار هذا الأمر. قبل مؤتمرات ICANN، قد [غير مسموع] مجتمع الأعمال والمسجلين والأطراف المهتمة الأخرى، ويظهرون بعض المخاوف بشأن التفاصيل العملية حول كيفية عمل نظام SSAC، على سبيل المثال دعم اللغات، نوع من طلبات التأكيد [غير مسموع]، الطلبات [غير مسموع]، وتأكيدات النقل إلى جهة التسجيل ذات الصلة، وما إلى ذلك، والتفاصيل التشغيلية مثل رؤية [غير واضح]

وأخيرًا، سؤالي، كيف تخطط لتنظيم العمل مع تلقي هذه الطلبات وتفاصيل المناقشة، والقضايا التشغيلية العملية لنظامك، لأننا نريد الهروب من الموقف عندما نناقش فقط المبادئ الأساسية، وبعد ذلك سيتم تشغيل النظام، ثم فجأة نفهم أن العديد من التفاصيل غير مقبولة ولكنها قد تكون مريحة أو لا، ومعدة بشكل جيد جدًا للاستخدام العملي. شكرًا لك.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً. أي ردود فعل فورية على تعليق روسيا؟

لورين كابين:

أنا أقدر تعليق روسيا. وأعتقد أن هذه أسئلة مهمة. أعتقد أن توصيات السياسة على مستوى عالٍ إلى حد ما، والمخاوف التي تثيرها هي مخاوف تشغيلية عملية أعتقد أنه سيتعين التعامل معها خلال مرحلة التنفيذ وسنحتاج جزئيًا إلى التعامل معها مع استخدام النظام فعليًا. أتمنى لو كان لدي القدرة على إعطاء خارطة طريق واضحة حول هذه الموضوعات المعقدة. لكنني أعتقد أنه قبل مرحلة التصميم التشغيلي التي أنا متأكد من أنها ستلقي بعض الأفكار حول بعض هذه الأسئلة وأيضًا أعمال التنفيذ والخبرة الفعلية، أعتقد أنه من الصعب جدًا تقديم إجابات على هذا السؤال. أنا فقط أقدم رؤى حول الإجراءات الحكيمة وفي الوقت المناسب عندما أعتقد أنه يمكن الرد عليها، وسيكون ذلك في تلك المراحل المستقبلية. أتمنى أن يكون ذلك مفيدًا.

شكرًا جزيلاً. لدي ممثل فرنسا بعد ذلك. تفضل

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية:
يا فنسنت.

شكرًا جزيلاً لك يا منال. فنسنت جويلار من فرنسا، للتسجيل. مجددًا، سأحدث باللغة الفرنسية.

ممثل فرنسا:

تحتفل فرنسا بتشكيلها لفريق تحديد النطاق المعني بدقة البيانات. ونأمل بالتأكيد أن يمر عبر الخطوات المختلفة نحو إطلاق عملية تطوير السياسة. من المؤسف أن الموضوع لم يتم تضمينه في PDP في البداية، ولكن ما زلنا سعداء بوجوده في هذه المرحلة.

أود أن أشكر لورين وميلينا على متابعتهم لهذا الموضوع بكفاءة كما يفعلون دائمًا، ولدي سؤال يتعلق بمرحلة التصميم التشغيلي لـ ODP، ربما فاتني شيء. هل لديك أنت ولورين وميلينا معلومات جديدة عن مدى التأخير الذي قد تؤدي إليه هذه المرحلة؟ كان هذا هو سؤالي. شكرًا جزيلاً.

لورين كابين:

أنا شخصياً ليس لدي أي معلومات جديدة. منال، يمكنك القفز والتصحيح إذا كان هناك أي معلومات أكثر تحديداً حول الجدول الزمني لوقت انتهاء مرحلة التصميم التشغيلي للمرحلة الثانية. لكن لا توجد معلومات محددة. الشيء الوحيد الذي ألاحظه هو أنه حتى يتم الانتهاء من ذلك، فإن مجلس الإدارة لن ينظر في التوصيات لأن هذا العمل سيبلغ عملية صنع القرار في المجلس.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية:

شكراً جزيلاً لك، لورين. في الواقع، لا أعرف الإطار الزمني المحدد. أعلم أن جزءاً من التأخير يتم إلقاء اللوم عليه على الاستبيان أيضاً، وأنا نوسع الاستبيان، لكنني متأكدة من أنه ليس السبب الوحيد بالطبع. لكنني أفهم أن هناك جلسة يوم الخميس قد توفر المزيد من المعلومات. لسوء الحظ، أعتقد أنه يتزامن مع جلسة الاختتام، لكن ليس لدي الجدول الزمني أمامي، ولكن على أي حال، حتى لو لم نتمكن من الحضور، فأنا متأكدة من أننا سنستمع إلى التسجيل و الحصول على مزيد من المعلومات. أرى يد ممثل روسيا مرفوعة. تفضل رجاءً.

ممثل الاتحاد الروسي:

رد قصير جداً على إجابة لورين. شكراً جزيلاً لك على ملاحظتك، وأتفهم أنه ليس لديك إجابة في الوقت الحالي، ولكن يرجى أخذ هذه التعليقات في الاعتبار والنظر في كيفية تنظيم مثل هذا العمل بشكل أفضل للمناقشة والتحضير مقدماً، والتفاصيل التعاونية العملية، إنه أمر مهم. شكراً لك.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية:

شكراً جزيلاً لك يا ممثل روسيا. لا أرى أي يد أخرى، لكنني رأيت تعليقاً في الدردشة سابقاً من جورج، والذي أعتقد أنه سيكون من الجيد أن نختتم به، وكان يطرح سؤالاً حول ما إذا كنا بحاجة إلى أسئلة محددة للبيان.

إذن، هل هناك أي شيء محدد نحتاج إلى وضعه في الاعتبار للبيان الذي سنبدأ في صياغته غدًا؟

لورين كابين: لذا فإننا نتشاور بشأن هذا الأمر ونأمل أن نتمكن من تقديم شيء ما لمتابعة نصيحة GAC السابقة، نظرًا لوجود بعض سلاسل هذه النصيحة التي ما زلنا غير متأكدين من كيفية الحصول عليها وما إذا كان قد تم العمل بها أم لا. هذا هو المكان الذي نقتراح فيه تركيز لغة أي بيان. وهذا لأجل مجموعة GAC الصغيرة. قد يكون لدى الآخرين بالطبع أفكار أخرى، ونحن نرحب بهذه الأفكار.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك، لورين. هل توجد تعليقات أو طلبات أخرى للكلمة؟

لورين كابين: أريد فقط أن أقول شيئاً آخر، لأنني سمعت أنك تدلي بتعليق مفاده أنه ربما كان رد GAC على الاستبيان هو الذي سيعطل مرحلة التصميم التشغيلي. ليس لدي أي فكرة عما يعيق مرحلة التصميم التشغيلي، لكنني ألاحظ، بناءً على تجربتي مع توصيات المرحلة 2، أن اعتماد جزء من تلك التوصيات هو جزء صغير جدًا من ذلك التقرير الطويل جدًا وقائمة التوصيات. إنه واحد فقط من العديد من الأمور. لذلك سأكون مندهشة جدًا إذا كان هذا الجهد بأكمله قد تم تأجيله لإجابات الاستطلاع حول هذه المسألة المنفصلة للغاية. هذا رأيي المتواضع، أردت فقط مشاركة ذلك.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا لك يا لورين، وبالفعل، كما فهمت، أنا متأكدة من أن هذا ليس السبب الوحيد، وأعتقد أن مرحلة جمع البيانات تستغرق أكثر من التقديرات ولكن بالتأكيد لسنا السبب الوحيد، يمكننا أنؤكد ذلك.

لذلك سوف نتطلع إلى مناقشتنا غدًا بشأن لغة البيان، إن وجدت، وفي ظل عدم وجود أي طلبات أخرى للكلمة، أود أن أكرر شكري لكما، لورين وميلينا، مرة أخرى على العرض التقديمي الشامل والغني بالمعلومات، وأشكر جميع أعضاء GAC و PSWG والمجموعة الصغيرة حول القانون العام لحماية البيانات (GDPR). أعلم أن هذه عملية متطلبة للغاية، وأشكر الجميع على الوقت والجهد الذي كرسوه لهذا الغرض. وشكرًا لكم جميعًا، زملائي في GAC. بهذا نختم مناقشتنا حول RDS / WHOIS وحماية البيانات واختتمنا اجتماعاتنا لهذا اليوم. سنبدأ غدًا في الساعة 900 بتوقيت سياتل، 1600 بالتوقيت العالمي المنسق مع مجلس الإدارة، يرجى الالتزام والدقة بالموعد

وستقدم قيادة GAC تحديثها اليومي في الساعة 1430 بالتوقيت العالمي المنسق لأولئك الذين فاتهم أي شيء من جلسة اليوم. حتى نلتقي غدًا، نرجوا لكم الأمان والحصول على قسط جيد من الراحة في النهار أو الليل.

شكرًا لكم.

[نهاية التدوين النصي]